عام الثورات: حالة حقوق الإنسان فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية فى يناير 2012.

يحـاول هذا التقريـر الذى أصدرتـه منظمة العفو الدوليـة فى يناير 2012 توثيق الأحداث الجسـام التى شـهدتها المنطقة العربية أثناء العام 2011 فيما يسـمى بالربيع العـربي. وقد إعتمد هـذا التقريـر على آلية مميـزة فى عـرض الغالبية العظمـى مـن التطـورات التى شـهدتها منطقة الشرق الأوسـط وشمال أفريقيا ككل فى الدول العربيـة وغيرها كإيـران وإسرائيـل. إعتمدت هـذا الآليـة عـلى البـدء بالـدول التى شـهدت تحـركات ضخمـة أدت إلى إحـداث تغيـيرات حقيقيـة ومن هـذة الدول تونـس ومصر وليبيا واليمـن وهـى الـدول التـى تمخضـت ثوراتها عن رحيل رؤسـائها بشكل أو بآخر، ثم عرض التقرير للأحداث التى شـهدتها كلا من سوريا والبحريـن والعراق خـلال العـام 2011 وما آلـت إليه التطـورات فى تلك البـلاد. ولم يغفل التقرير باقى التطورات أو أشـكال الحراك التى شـهدتها باقى الدول فى المنطقـة فألقى ضوءاً – وإن كان خافتا– على أشـكال الحركة المعارضة للحكومـات التـى شـهدتها كلا مـن الجزائـر وإيـران وإسرائيل والأردن والكويت والمغرب وفلسـطين وسـلطنة عـمان والمملكـة العربيـة السعودية والإمارات العربية المتحدة.

و ينتقل التقرير بعد هذا لإستعراض موقف المجتمع الدولى من تلك الحركات الإحتجاجية التى إندلعت فى دول الشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا. ويؤكـد التقريـر سـيطرة إزدواجيـة المعايـير عـلى ردود الفعـل الدوليـة إزاء مـا يحدث فى المنطقـة إذ إختلفت ردود فعل الدول الكبرى كالولايـات المتحدة وروسـيا وكذلك الإتحـاد الأوروبى إزاء كل دولـة على حدا تبعا لمصالحهـا. كـما يؤكـد التقريـر فشـل المجتمـع الـدولى فى تحمـل مسـئولياته فيما يتعلـق بحماية النازحين الذين يقدروا بمئات الآلاف والذين فروا مـن بلادهم إلى الدول المجاورة وإزدادت ظروفهم سوءً على سوء مع طول فترة نزوحهم ومخاطـر رحلة الخـروج من بلدانهـم بالإضافة إلى سـوء الظروف المعيشـية التى وفرتها الدول المضيفـة فى المخيـمات. كذلك يشـير التقرير إلى فشـل المجتمـع الـدولي فى تحمل مسـئوليته عن توريدات السـلاح إلى الدول التى إسـتخدمت تلـك الأسـلحة فى قمـع الحـركات المطالبـة بالديمقراطيـة فى بلادهـا أو كل مـن تسـول له نفسه إنتقاد الحكومة أو الرؤساء.

ثـم ينتقل التقريـر بعد هذا إلى مـا قامت به منظمـة العفـو الدولية لتجاري مـدى ضخامة الأحداث التى شـهدتها منطقة الشرق الأوسط وشـمال أفريقيا فى العام 2011. ويشير التقرير إلى أن عمـل المنظمـة لم يقتـصر عـلى توثيـق الخروقـات والإنتهاكات وحسـب وإنما شـمل أيضا مساندة شعوب المنطقة فى مطالبها بالتغيير القائم على إحترام حقوق الإنسان.

و فيما يلى عرض أكثر تفصيلاً لما سبق إجماله وللمحاور المختلفة التى تضمنها هذا التقرير.

يبـدأ التقرير بالحديث عـن خصوصية عام 2011 بالنسـبة لشـعوب الـشرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا إذ أن هـذا العام شـهد خروج ملايـين الناس مـن كل الأعـمار وعلى اختلاف أصولهم وخاصة الشـباب والشابات في مقدمة الصفـوف على الأغلـب لتفيض بهم الشـوارع مطالبين بالتغيـير فى مختلف أقطار هذا الإقليم. وبالرغـم مـن سـلمية تلـك الإحتجاجات إلا أن قـوات الأمـن الموالية لرؤسـاء وملوك تلك الـدول قد واجهت تلـك الإحتجاجات بعنف بالغ. ويؤكد التقريـر على تنوع التركيبة العرقية لمن شـاركوا فى تلك الإحتجاجات بالرغم من مسـمى «الربيـع العربـى» الـذى أطلـق إجمالا عـلى تلـك الإحتجاجـات. ويؤكـد التقرير فى مقدمته على «قوة الشعوب»التى ظهرت عندما إستجمع الناس العاديون شجاعتهم وإحتفظوا بها فى وجه القمع المتزايد الذى واجهوه.

المحـور الأول: الـدول التـى شـهدت تحركات احتجاجية على نطاق واسع

1 – **تونـس**: بـدأت الإحتجاجـات فى تونس فى ديسـمبر/ كانون الأول 2010 فى بلدة سيدي بوزيد الصغيرة. وبعد أقل من شهر على إشتعال الإحتجاجات وبالتحديد فى 14 يناير/ كانـون الثـاني 2011 هـرب الرئيس التونسى زين العابدين بن علي إلى المملكة العربية السعودية بعد 23 عام من الحكم الفردي الإستبدادى.

يوضـح التقريـر الخطـوات الإيجابيـة والسـلبية التـى إتخذتها حكومـات ما بعد الثـورة، كـما يبـين الإجـراءات التى يجب عليهـا الـشروع فى إتخاذهـا. فيؤكـد عـلى سـبيل المثـال أن «مؤسسـات الدولة التي طالما سهلت أو ارتكبت انتهاكات حقوق الإنسـان يجـب أن يتم إصلاحهـا بطريقة تكفـل التحقيـق السـليم في الانتهـاكات السـابقة وتوفـر الضمانـات الفعالـة لمنـع تكرارها.

ويشـيد التقرير بمصادقة الحكومة المؤقتة الأولى على الإتفاقيات الدولية الأساسـية لحقوق الإنسـان. كما يشـير إلى الخطوات الهامـة التـى إتخذتهـا الحكومـة لتخفيـف القيـود الثقيلـة على حريـة التعبـير، بما فى ذلك قانون الصحافة الجديد وقانون حرية الاتصـالات المسـموعة والمرئيـة اللـذان

أزالا القيود المفروضة على الصحف وسمحا للصحفيين بحريات أكبر. ويشير التقرير إلى القدر الكبير من الحرية الذى شهدته تونس فى أعقاب الثورة والمتمثل في إقامة مؤسسات مستقلة للإشراف على الانتخابات ،والسماح للمراقبين الدوليين والصحفيين الأجانب بمراقبة الاقتراع وتغطيته، وأشياء أخرى يعددها التقرير.

ينتقل التقرير بعد هذا إلى الإنتقادات الواردة على تلك الحكومات والتى تمثلت فى تمديد حالة الطوارئ فى أغسطس/ آب 2011 لأجل غير مسمى، بالإضافة إلى إستمرار نهج قوات الأمن فى قمع الإحتجاجات السلمية المطالبة بإسراع الإصلاحات. أضف إلى ذلك عدم الشروع فى إدخال أي إصلاحات على جهازى الشرطة والقضاء. وتتوقع المنظمة تحسن الأوضاع فى تونس.

2 – **مصر**: يشيرالتقرير فى مستهل حديثه عن مصر إلى الوضع المزرى لحقوق الإنسان السائد فى مصر قبل إندلاع ثورة 25 يناير/ كانون الثانى 2011. ويؤكد التقرير على الإنتهاكات الجسام لحقوق الإنسان التى شهدتها الأيام الثمانية عشر للثورة المصرية والتى نتج عنها مقتل ما لا يقل عن 840 شخص وجرح أكثر من 6 آلاف بأيدى قوات الأمن والبلطجية المأجورين من قبل السلطات. وقد إنتهت أيام الثورة بتنحى مبارك ووقوع مصر تحت الحكم العسكرى بتسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة مقاليد الحكم. ويلقى التقرير الضوء على الإنتهاكات العديدة التى إرتكبها المجلس العسكرى فيما يتعلق بحقوق الإنسان التى تعهد بحمايتها. ويبين التقرير الإجراءات الإيجابية التى إتخذها المجلس العسكرى كإلغاء مباحث أمن الدولة وإطلاق سراح مئات المعتقلين، وتعديل قانون الأحزاب السياسية والإعتراف بالنقابات المستقلة وحقها فى العمل والتنظيم. كما يبين الإجراءات السلبية التى إتخذها المجلس العسكرى والحكومات المختلفة فيما يتعلق بحقوق الإنسان مثل منع الإضرابات بموجب قانون جديد والإبقاء على حالة الطوارئ والتوسع فى تطبيقها. ويشير التقرير إلا أنه رغم الدور البارز الذي لعبته المرأة المصرية فى الثورة إلا أن أوضاعها لم تتحسن كثير فى العام الأول للثورة. ويلقى التقرير ضوءً على إحتجاجات نوفمبر 2011 ضد المجلس العسكرى والتى نتج عنها وفاة ما لا يقل عن 45 متظاهر فى عودة لسياسات النظام السابق القمعية. وتقر المنظمة بأن أوضاع حقوق الإنسان ف مصر لم تشهد تحسناً ملحوظا فى السنة الأولى للثورة.

3 – **ليبيا**: يعدد التقرير الإنتهاكات الرهيبة لحقوق الإنسان التى شهدتها ليبيا فى ظل حكم القذافى الذى إستمر 42 عام.

ثـم يرصد التقرير التطـور السريع للأزمة فى ليبيـا وتحـول الإحتجاجـات إلى نـزاع مسـلح كرد فعـل على الإسـتخدام المبالغ فيه للقوة من قبل القذافى. ويشـير التقرير إلى تأسـيس المجلس الوطنـى الإنتقالى فى بنغـازي وما تلاه مـن فرض مجلس الأمن عقوبـات عـلى العقيـد القـذافى وأبنائه فى فبراير 2011 وقيام المجلس بإحالة ملف الأوضـاع في ليبيا إلى مدعي عام المحكمة الجنائيـة الدولية. ثم يشـير التقريـر إلى ما حـدث فى شـهر مـارس 2011 مـن قيام تحالف دولى بقيادة حلف شمال الأطلنطي بتنفيـذ ضربات جوية ضـد قوات القذافى لحماية المدنيين كما أعلن حينها وما أسـفر عنـه هذا من إضعـاف القذافى وصولا إلى إلقـاء القبـض على القذافى وقتلـه من قبل القـوات المعارضـه له فى أكتوبـر 2011. ويشـير التقرير إلى كـم الإنتهـاكات التى إرتكبتهـا ليس فقـط قوات القـذافى وإنما أيضا القوات المعارضة له. ويلقى التقرير الضـوء على المآسي التى عايشـتها النسـاء فى ليبيـا أثنـاء الثـورة وما تعرضـن له من إعتقـالات وضرب وتعذيـب وأشـكال أخـرى من الإسـاءة الجنسـية قبـل وأثناء القبـض عليهـن. ويشـير التقريـر إلى أن وضع المرأة فى ليبيا لم يتحسن بعد الثورة.

4 – **اليمن**: رصد التقرير تطور الإحتجاجات التى شـهدتها اليمن مع بداية عام 2011 نتيجـة للتعديـلات الدسـتورية التـى إقترحتهـا الحكومـة اليمينـة والتـى كانت ستسـمح للرئيـس عـلى عبـد الله صالـح بالبقاء فى الحكم وتسليمه لإبنه من بعده. وأدى إسـتخدام قـوات الأمن للعنف إلى إرتفاع سقف مطالب المتظاهرين وصولا للمنـاداة برحيل صالح عـن الحكم. ومع تزايد العنف مـن قبل قوات الأمن بدأت بعـض فرق الجيـش اليمنى فى الإنشـقاق عـلى صالـح والإنضـمام لمعسـكر الثورة. وقـد سـعى مجلـس التعـاون الخليجـى بمبادرة سـعودية إلى التوسط بين الرئيس صالـح وقوى المعارضـة إلا أن جهودهم بـاءت بالفشـل فى عـدة مـرات. ورغـم إصابـة صالـح فى هجـوم عـلى القـصر الرئاسـى وسـفرة للمملكـة العربيـة السـعودية للعـلاج إلا أنـه فاجـأ الجميع بعودتـه إلى اليمن فى 23 سـبتمبر 2011 وأخـير وقـع صالـح المبـادرة الخليجيـة فى 23 نوفمـبر 2011 ووافـق عـلى نقـل السـلطة لنائبة وقد تضمنـت المبادرة منح صالـح ومعاونيـة حصانـة مـن الملاحقة وهـو مـا رفضـه الشـباب اليمنـى الثائر. وقـد إنتهى عـام 2011 مع بقـاء الرئيس صالـح فى اليمـن رغـم التضحيـات التى قدمها الشـعب اليمنى للإطاحة به ورغم الإنتهاكات البالغة التى إرتكبتها قواته فى حق المتظاهرين وهو ما أسـفر عن سقوط عـشرات القتـلى ونـزوح آلاف العائلات من منازلهم هربا من بطش قوات النظام.

5 – **سوريا** : إنتقلت الإحتجاجات إلى سوريا كما إنتقلت إلى باقى الدول العربية التى تعانى من إستبداد حكامها، إلا أن رد الفعل العنيف المبالغ فيه من قبل قوات نظام بشار الأسد أدت إلى تزايد الأضرار وتسريع وتيرة الأحداث. وتميزت الإحتجاجات فى سوريا بأنها كانت تخاطب المجتمع الدولى كثيرا تحت شعارات مثل «صمتكم يقتلنا». ومع حلول منتصف ديسيمبر 2011 كانت حصيلة القتلى تتجاوز 5000 شخص وفق المفوضية السامية للأمم المتحدة وأعتقل آلاف آخرون. ويسهب التقرير فى الحديث عن الويلات التى عايشها السوريين فى ظل وحشية قوات النظام السورى. ويختتم التقرير تعليقه على الأوضاع فى سوريا بأن ما حدث فى سوريا خلال العام 2011 يرقى إلى مصاف الجرائم ضد الإنسانية خاصة فى ظل إنشقاق ما يقارب 10 آلاف جندى عن الجيش النظامى وإنضمامهم إلى الجيش السورى الحر الذى أعلن حمايته للثوار وهو ما زاد من حدة المعارك وبالتالى من خسائر الأرواح.

6 – **البحرين**: يشير التقرير إلى الوضع الطائفى فى البحرين إذ أن حوالى 70٪ من المواطنين من الشيعة يعيشون فى ظل حكم أسرة آل خليفة المنحدرة من الأقلية السنية فى البحرين. وقد بدأت الإحتجاجات فى البحرين للمطالبة بحرية أكبر وعدالة إجتماعية والشروع فى الإصلاح السياسى. وقد كان رد فعل الحكومة عنيف أدى إلى سقوط 7 قتلى في الإسبوع الأول من الإحتجاجات فيما أصيب مئات آخرون. وما يميز البحرين عن سواها من الدول العربية فيما يتعلق بتطور الأحداث هو إرسال السعودية 1200 جندى فى عدد من الدبابات إلى البحرين بناء على طلبها لقمع المتظاهرين. وخلال شهور الإحتجاجات فى البحرين فى عام 2011 لقى حوالى 47 شخص مصرعهم وأعتقل أكثر من 2500 آخرين. وقد نتج عن تلك الحركة الإحتجاجية التى إشتعلت فى شهرى فبراير ومارس تدهور بالغ فى حقوق الإنسان فى البحرين وإزدياد التوتر الطائفى الموجود أصلا. إلا أن تلك الحركة الاحتجاجية ذهبت ضحية لعبة المصالح السياسية الإقليمية والدولية ،بما فيها مصالح الولايات المتحدة التي تحتفظ بقاعدة بحرية رئيسية لها في البحرين.

بالإضافة إلى الدول السابقة فقد ألقى التقرير الضوء على الحراك الذى حدث في باقى دول المنطقة كالإحتجاجات التى خرجت فى العراق رفضا للفساد والمحسوبية والطائفية ورفضا لتواجد القوات الأجنبية فى بلادهم. وقد قوبلت الإحتجاجات فى العراق برد فعل عنيف أيضا من قبل قوات الأمن إلا

أنها لم تتطور كالحال فى الدول السابق الإشارة إليها. يشير التقرير أيضا إلى التظاهرات التى خرجت فى الجزائر إحتجاجاً على إرتفاع أسعار المواد الغزائية، وتلك التى خرجت فى إيران للتضامن م ثورتى تونس ومصر. كذلك يشير التقرير إلى الإحتجاجات التى خرجت فى إسرائيل رفضا لغلاء المعيشة، وتلك التى خرجت فى الأردن للمطالبة بإصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية. كما يشير التقرير إلى تظاهرات البدون (عديمى الجنسية) فى الكويت للمطالبة بالإعتراف بهم كمواطنين، كذلك الإحتجاجات التى خرجت في مختلف المدن المغربية للمطالبة بديمقراطية حقيقية وإصلاح دستورى. ويشير التقرير إلى مظاهرات الفلسطينين للمطالبة بتحقيق المصالحة السياسية بين الحكومتين المتناحرتين وكذلك تلك المظاهرات التى خرجت فى كلا من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية. ويوضح التقرير كيف تم السيطرة على تلك الإحتجاجات فى تلك البلدان.

المحور الثانى: ردود الفعل الدولية

يؤكد التقرير على إزدواجية المعايير التى ميزت ردود الفعل الدولية فيما يتعلق بالتطورات المختلفة فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا طوال عام 2011. فى هذا المحور يستعرض التقرير ردود فعل الحكومات القوية إزاء التطورات التى شهدتها المنطقة والتى إما تجاهلت إنتهاكات حقوق الإنسان فى المنطقة لحماية مصالحها السياسية والإقتصادية، أو أجبرت على إتخاذ موقف من تلك الإنتهاكات فى ضوء موجة الثورات العارمة التى لا يمكن الوقوف أمامها. بينما سعت بعض الحكومات على مساعدة حلفائها المستبدين فى صمت لإبقائهم فى السلطة وقدمت حكومات أخرى المساعدة العسكرية للقوى المعارضة لتسريع عملية إسقاط الديكتاتور. إلا أن كل تلك التحركات كما يشرح التقرير تفصيلا لم تكن لصالح حماية شعوب المنطقة وإنما كانت لحماية مصالح تلك الحكومات فى هذا الإقليم المهم. فعلى سبيل المثال نجد تدخل الناتو فى ليبيا وإمتناعه عن التدخل فى سوريا لإختلاف التوازنات السياسية فى كلتا الحالتين بالرغم من تماثل الظروف فيهما. ونجد أن الولايات المتحدة لم تحرك ساكنا إزاء قمع المملكة العربية السعودية وباقى دول الخليج لبوادر الحركات الإحتجاجية التى خرجت بها نظرا للعلاقات الوثيقة التى تربطها بتلك الدول. وكما يذكر التقرير:

أبرزت أحداث عام 2011 الطبيعة المُسيسة لردود فعل الدول الأعضاء في المنظمات الدولية والإقليمية حيال الانتفاضات الشعبية العارمة والأزمات المرتبطة بحقوق الإنسان. ولم تقم برامج الأمم المتحدة ووكالاتها ،والاتحادالأوروبي بمجرد التفكيرعلناً بفرض عقوبات على البحرين ،والسعودية ،واليمن مع أنها لم تتوانى عن فرضها على ليبيا.

يشير التقرير أيضا إلى تواني المجتمع الدولى عـن تحمل مسـئولياته إزاء النازحين من الدول التى شـهدت تصاعد للعنف بصورة كبيرة، إذ فر عشرات الآلاف من ليبيا وسـوريا وغيرها، منهـم مـن ركب البحـر طمعـا فى الوصول إلى أوروبا ومنهم من فـر إلى الدول المجاورة. وقد وثقـت منظمـة العفـو الدوليـة فى هـذا التقرير الظـروف المعيشـية الصعبـة التـى يعيـش فيها هـؤلاء النازحين كما إنتقـدت رد الفعل الدولى إزاء تلك الأعداد التى لا تملك من أمرها شـيئا ولا تعرف ما يخبأه لها الغد.

و يشـير التقريـر أيضـا إلى ضرورة وضـع ضوابـط لعملية بيع الأسـلحة للـدول القمعية للتأكـد من عـدم قيـام حكومات تلـك الدول بإسـتخدام هذه الأسـلحة لإرهاب وإسـكات وقمع الأصـوات المعارضة كما حدث فى بلدان الشرق الأوسط وشـمال أفريقا. ويؤكد التقرير أن معظـم الأسـلحة التـى أسـتخدمت لقمـع الإحتجاجات فى دول المنطقة هى أسلحة باعتها الدول الأوروبية وروسيا الاتحادية والولايات المتحدة لدول المنطقة وأن تلك الأسلحة ما كان يجب توريدها لتلك الدول فى ظل تصاعد قمع حكوماتها لقوى المعارضة بإستخدام الأسلحة التقليدية.

المحـور الثالث:التحـرك الذى قامت به منظمة العفو الدولية

يختتـم التقريـر بعـرض التحـركات التـى إتخذتهـا منظمـة العفـو الدولية لمواكبة جسـامة الأحداث التى شـهدتها دول الشرق الأوسـط وشـمال أفريقيا طـوال العـام 2011. ويوضح التقريـر أن المنظمـة تبنـت «أسـلوب مواجهـة الأزمـة» المعتمد لديها والذى يتم بمقتضاه رفع مستوى نشـاط المنظمة فى رصد الإنتهامات فى المنطقة وتعزيز مسـتوى حملات المناصرة كسب التأييـد. وقـد جـاء تحـرك المنظمـة فى طريقـين رئيسـين أولهما تمثل فى التحرك الميدانى والآخر تمثل فى الحملات العالمية.

أما فيما يتعلق بالتحرك الميداني فيشير التقرير إلى قيام وفود المنظمة بزيارة كلا من تونس ومصر والبحريـن وليبيا والعـراق والجزائر وإسرائيل والأراضى الفلسـطينية المحتلـة والإمـارات العربية المتحدة أكثر من مرة خلال عام 2011. بينـما لم تتمكـن وفود المنظمة مـن زيارة كلا من سوريا واليمن وإيران والسعودية لذا إعتمدت على صلاتها القديمة ببعض الأفراد داخل تلك البلدان لرصد تطورات الأوضاع. وفيما يتعلق بالحمـلات العالمية فيسـهب التقرير فى الحديث بتفصيـل شـديد عـن البيانـات والإلتماسـات والإنتقـادات العلنيـة التـى أصدرتهـا منظمـة العفو الدوليـة بالتزامن مع تطورات الأحداث فى المنطقة، كما يشير إلى التظاهرات والفعاليات التـى نظمتهـا المنظمـة فى مختلـف أنحـاء العالم للتضامن مع الثورات فى مختلف بلدان المنطقة. ويشـير التقرير أيضا إلى العديد من حملات جمع التوقيعات التـى أطلقتها المنظمة عالميا للضغط على النظم الحاكمة فى الشرق الأوسط لإجبارها عـلى إحـترام حقوق الإنسـان. ويؤكـد التقرير

على أن الفعاليات المختلفة التى أطلقتها المنظمة عالميا كان لها تأثير بالغ فى إلقاء الضوء على إنتهاكات حقوق الإنسان فى المنطقة كما كان لها دورا بالغا فى حشد التأييد الدولى فى إتجاه إلزام تلك الدول على إحترام حقوق شعوبها.

و يختتم التقرير بالتأكيد على مجموعة من المبادئ التى يجب أن يستند عليها الإصلاح فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهى المبادئ التى نشرتها المنظمة دوريا فى أجندات حقوق الإنسان من أجل التغيير فى تلك المنطقة وتتمثل تلك المبادئ فى إصلاح أجهزة الأمن، ضمان تلبية القوانين الوطنية للمعايير الدولية، إصلاح نظام القضاء، وضع حد للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وضع حد للحجز بمعزل عن العالم الخارجي، احترام الحق في حرية التجمع ،وتكوين الجمعيات والانضمام إليها والتعبير عن الرأي، الإفراج عن جميع سجناء الرأى، وضع حد للإختفاء القسري، وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب، إعمال الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للجميع، وضع حد للتميز، نزع الصفة الجرمية عن إقامة العلاقات الجنسية بالتراضي، حماية حقوق المرأة وتشجيعها، مناهضة العنف الموجه ضد المرأة، احترام حقوق القاطنين فى العشوائيات، إلغاء عقوبة الإعدام، حماية حقوق المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وأخيرا توخي فرض الرقابة والضوابط المناسبة على كافة عمليات نقل الأسلحة المعدة لقوات الجيش والأمن والشرطة.

عرض : أحمد حلمي حمدون

معيد علوم سياسية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة